بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الرباط في : 21 رجب 1440

28 مارس 2019

منشور رقم: 03/2019

إلـــى

السيد وزير الدولة

والسيدات و السادة الوزراء وكتاب الدولة

والمندوبين الساميين و المندوب العام

الموضوع : إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2020-2022 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما تعلمون، كرست المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.62 بتاريخ 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) و المادتين 2 و2 مكرر من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 (15 يوليو 2015) المتعلق بإعداد و تنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه، برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات يتم تحيينها كل سنة.

وتتوخى هذه البرمجة ضمان استدامة السياسات العمومية وتدعيم فعالية تخصيص الموارد الميزانياتية وفقا للأولويات الاستراتيجية وتحسين ظروف إعداد قانون المالية ومنح رؤية واضحة للآمرين بالصرف لتدبير برامجهم من خلال تمكينهم من آليات تتبع نجاعة الأداء.

هكذا، وفي إطار إعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2020-2022 من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، يرمي هذا المنشور إلى تقديم التوجهات العامة التي يجب مراعاتها وكذا كيفية إعداد مقترحات البرمجة المذكورة.

- **التوجهات العامة للفترة 2020-2022**

وفقا للتوجيهات الملكية السامية وتنفيذا للالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي ستعكف الحكومة على إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والتشغيل وإعادة هيكلة برامج وسياسات الدعم والحماية الاجتماعية، ومواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة ومواصلة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية الكبرى إضافة إلى تحسين جودة الخدمات الإدارية.

ونظرا لأهمية الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية الكبرى، وفي ظل السياق الدولي المتميز، بداية سنة 2019، بتضاعف إشارات اعتدال النمو الاقتصادي العالمي، ستواصل الحكومة مجهوداتها في مجال تقليص العجز الميزانياتي إلى مستويات مقبولة وكذا التدبير الحذر للدين العمومي من خلال دعم مجهودات التحكم في النفقات ووضع التدابير الرامية إلى تعبئة مداخيل إضافية.

من هذا المنطلق، تطمح الحكومة، خلال الفترة 2020-2022، إلى تحقيق نسبة نمو تقدر ب 4% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي، وذلك في أفق بلوغ نسبة 4,2% سنة 2022، مع التحكم في معدل التضخم فيما دون 2%. كما تعتزم الحكومة، برسم نفس الفترة، مواصلة المجهودات الرامية إلى الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية، وكذا مواصلة سياسة الانضباط الميزانياتي والتمكن، بالتالي، من حصر عجز الميزانية في 3% من الناتج الداخلي الخام كمتوسط سنوي.

واعتبارا لهذا الإطار المرجعي واستحضارا لرهان استدامة التوازن الميزانياتي وحرصا على التخصيص الأمثل للموارد بالنظر إلى الحاجيات والأولويات، يجب أن تخضع مقترحات القطاعات الوزارية والمؤسسات للتوجهات الأساسية التالية:

التحكم في نفقات الموظفين عن طريق ضبط توقعات كتلة الأجور وتقييد صرفها بالسقف المحدد لها. كما يتوجب حصر إحداث المناصب المالية في الحاجات الضرورية، مع العمل على استغلال الإمكانات المتعلقة بإعادة انتشار المناصب المالية لتغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي والقطاعي.

ترشيد نمط عيش الإدارة وعقلنة نفقات المعدات والنفقات المختلفة، عبر تعزيز مجهودات ضبط النفقات المرتبطة بتسيير الإدارة وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية، وكذا ترشيد استعمال الموارد المائية، وذلك في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030، في شقها المتعلق بتنزيل مفهوم مثالية الإدارة.

تحسين فعالية الاستثمار، وذلك عبر إعطاء الأولوية لبرامج ومشاريع الاستثمار العمومي موضوع اتفاقيات أو التزامات موقعة أمام جلالة الملك أو مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، والتقيد بمعايير المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية، وذلك على امتداد دورة حياة هذه المشاريع.

ويجب اعتماد نفس التوجهات فيما يخص إعداد مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات وبالحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر آمرا بالصرف لها.

علاوة على ذلك، وعلى ضوء التزامات المغرب المتعلقة بتحقيق وتعزيز المساواة، فإن القطاعات الوزارية والمؤسسات مدعوة لمراعاة مقاربة النوع عند برمجة ميزانياتها عبر إدراج مؤشرات مستجيبة للنوع، ما سيسهم في تقليص الفوارق القائمة على النوع وتكريس الانصاف والمساواة في الاستجابة بصفة عادلة لحاجات كل فئات المجتمع.

- **كيفية إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات *2020-2022* للقطاعات الوزارية والمؤسسات:**

بناء على التوجهات العامة المشار إليها أعلاه، وبهدف إعداد برمجتها الميزانياتية لثلاث سنوات، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات أن تقدم، بالنسبة لكل سنة من الفترة 2020-2022 التوقعات حسب الفصل والبرنامج وكذا حسب أهم المشاريع أو العمليات. وتعكس هذه التوقعات التطور الطبيعي للنفقات الخاصة بالأنشطة القائمة والالتزامات الميزانياتية قيد التنفيذ تضاف إليها، عند الاقتضاء، النفقات المتعلقة بالمشاريع أو العمليات الجديدة.

بالنسبة لتوقعات نفقات الموظفين، فينبغي أن تشمل كتلة الأجور المؤداة برسم السنة المالية الماضية تضاف إليها النفقات المترتبة عن الترقي في الرتبة والدرجة الواردة وفقا للنصوص التنظيمية المعمول بها وكذا عن التغييرات في أعداد الموظفين والأعوان بالقطاع الوزاري أو المؤسسة.

كما يتعين على كل قطاع وزاري أو مؤسسة، طبقا للمادتين 15 و69 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، إدراج مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد ضمن فصل نفقات الموظفين الخاص به وذلك ابتداء من فاتح يناير 2020.

فيما يخص النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة، فينبغي مراعاة تدابير الترشيد المشار إليها أعلاه مع الحرص على تحديد كلفة التدابير الجديدة المبرمجة برسم الفترة 2020-2022.

أما بالنسبة لتوقعات نفقات الاستثمار، يتعين تقييمها على أساس الكلفة التقديرية لتنفيذ المشاريع القائمة مع الأخذ بعين الاعتبار التقويمات الضرورية وكذا الكلفة المتعلقة بمشاريع الاستثمار الجديدة، إضافة إلى التقيد بالحد الأقصى لترحيل الاعتمادات.

ويجب أن تشمل مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات النفقات الخاصة بالقطاعات الوزارية والمؤسسات وبمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها وبالحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي تعتبر آمرا بالصرف لها وكذا المقترحات المتعلقة بالمداخيل الإجمالية ونفقات الاستغلال ونفقات الاستثمار للمؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتها والواردة في اللائحة المحددة بموجب قرار الوزير المكلف بالمالية رقم 551.18 بتاريخ 4 جمادى الآخر 1439 (21 فبراير 2018).

وعليه، يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات إدخال المعطيات المتعلقة بمقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وبالأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء على مستوى نظام البرمجة الميزانياتية «e-budget 2» الذي يشكل الأرضية المعلوماتية الرئيسية لإعداد الوثائق الميزانياتية وللتبادل بين القطاعات الوزارية أو المؤسسات والوزارة المكلفة بالمالية.

وستتم مناقشة هذه المقترحات، خلال الفترة الممتدة بين 15 أبريل و15 ماي 2019، على مستوى لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية (مديرية الميزانية) وكذا ممثلي القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية. وستعكف هذه اللجان، التي ستعقد بمقر مديرية الميزانية حسب الجدول الزمني المرفق، على دراسة مقترحات البرمجة الميزانياتية والأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء والاستدامة الميزانياتية، على ضوء الإطار الماكرو اقتصادي والتوجهات العامة المذكورة.

وإذ أؤكد على الأهمية التي يكتسيها إنجاح تفعيل البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات مع احترام الآجال التنظيمية ذات الصلة، فإني أدعو جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى التعاون مع مصالح الوزارة المكلفة بالمالية من أجل التطبيق الأمثل لمضامين هذا المنشور.

وتظل مصالح مديرية الميزانية رهن إشارتكم لتقديم الدعم والمساندة الضروريين.

ومع خالص التحيات والسلام.

رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre

السلطة المحرية
وزارة الاقتصاد والمالية

الوزير

الجدول الزمني لاجتماعات لجان البرمجة و نجاعة الأداء المكلفة بدراسة البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2020-2022

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	تاريخ الاجتماع	الساعة
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	17/04/2019	09:00
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	17/04/2019	09:00
وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان	18/04/2019	09:00
وزارة الأسرة و التضامن و المساواة و التنمية الإجتماعية	18/04/2019	09:00
المحاكم المالية	18/04/2019	14:30
قطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك	19/04/2019	09:00
قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	19/04/2019	09:00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	19/04/2019	15:00
قطاع الصيد البحري	22/04/2019	09:00
رئيس الحكومة	22/04/2019	09:00
الأمانة العامة للحكومة	22/04/2019	14:30
قطاع التربية الوطنية	23/04/2019	09:00
قطاع السياحة و النقل الجوي	23/04/2019	09:00
قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	23/04/2019	14:30
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	24/04/2019	09:00
وزارة الصحة	24/04/2019	09:00
وزارة العدل	24/04/2019	09:00
قطاع الإسكان وسياسة المدينة	25/04/2019	09:00
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	25/04/2019	09:00
المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	25/04/2019	14:30
قطاع الفلاحة	26/04/2019	09:00
وزارة الداخلية -الإدارة المركزية	26/04/2019	09:00
قطاع التنمية القروية و المياه و الغابات	26/04/2019	15:00
وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني	29/04/2019	09:00
قطاع الطاقة والمعادن	29/04/2019	09:00
وزارة الداخلية - المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني	29/04/2019	14:30
قطاع الماء	30/04/2019	09:00
قطاع الإتصال	30/04/2019	09:00
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	30/04/2019	14:30
قطاع الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي	02/05/2019	09:00
إدارة الدفاع الوطني	02/05/2019	09:00
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	02/05/2019	14:30
وزارة الشغل و الإدماج المهني	03/05/2019	09:00
قطاع التنمية المستدامة	03/05/2019	09:00
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة و بالوظيفة العمومية	03/05/2019	09:00
وزارة الإقتصاد والمالية	06/05/2019	10:00
قطاع التكوين المهني	06/05/2019	10:00
قطاع إعداد التراب الوطني و التعمير	06/05/2019	10:00
وزارة الشباب و الرياضة	07/05/2019	10:00
وزارة الصناعة والإستثمار والتجارة والإقتصاد الرقمي	07/05/2019	10:00
وزارة الداخلية - المفتشية العامة للقوات المساعدة	07/05/2019	10:00
مجلس النواب	08/05/2019	10:00
قطاع الثقافة	08/05/2019	10:00
مجلس المستشارين	09/05/2019	10:00
المندوبية السامية للتخطيط	09/05/2019	10:00